دور جنود الساحل في ثورة سنة 1864
ومقاومة الاحتلال الفرنسي سنة 1881

الشيباني بنبلغيث
كلية الآداب بصفاقس

نعني بجنود الساحل أبناء مدن منطقة الساحل و قراها الذين دخلوا الجيش النظامي التونسي في فترات مختلفة من عملي سوسة والمنستير، إذ كانت منطقة الساحل خلال القرن التاسع عشر ومنذ أن بدأ المشير أحمد باي بتكوين الجيش النظامي من التونسيّين مركزا هامّا لانتداب الجنود ومقرّا رئيسيّا لإقامتهم، وذلك ضمن فرقتين من المشاة وزّع جنودهما على ثلاثة مراكز هي : سوسة والمنستير والمهدية، إضافة إلى وحدات من جنود المدفعيّة موزّعة على أبراج المنطقة. واستمرّ الوضع كذلك خلال عهد المشيرين الثلاثة إلى أن وقع الاحتلال الفرنسيّ لتونس. وقد لعب جنود الساحل في الفترة المذكورة دورا بارزا في الجيش النظاميّ سواء، في تدعيم سلطة البايات داخليًا وخارجيًا أو في تقويضها .ففي مجال التدعيم مثلا برز ذلك في قيام الجنود بواجبهم في جيش المحلّة وحراسة الأبراج أو بالمشاركة في حروب الدولة العثمانيّة كحرب القرم 1854 التي شارك فيها الجيش التونسي إلى جانب الدولة العثمانيّة وكان جنود الساحل يمثّلون معظم ذلك الجيش. وتمثّل الدور الثاني في تقويض سلطة البايات وظهر ذلك خاصة خلال هذه الفترة في مناسبتين هامّتين :

- المناسبة الأولى: المشاركة في ثورة 1864 ضد الدّولة والتي كادت أن تنسف عرش الصّادق باي .

- المناسبة الثانية : مقاومة الاحتلال الفرنسي حيث دعّم الجنود الهاربون من المعسكرات حركة القبائل الرّافضة للاحتلال واشتركوا معهم ضدّ الجيش الفرنسي ومحلّة الباي. وفي كلا المناسبتين كان دور جنود السّاحل بارزا ومفيدا وهو ما نودّ توضيحه في هذا العمل من خلال الوثائق الرّسمية للدّولة والتقارير العسكرية خلال الفترتين. فيم تمثّل ذلك الدّور ؟ وماذا نتج عن تصرّف الجنود في الحالتين؟

أ - الأهمية العسكرية لمنطقة الساحل

تتميّز منطقة السّاحل بالبلاد التّونسية بموقع جغرافيّ هامّ،فهي تحتلّ موقعا وسطا من سواحل البلاد وتضمّ ثلاثة مواني بحريّة هامّة سهّلت الاتّصال بالخارج. هذا بالإضافة إلى تجمّعاتها السّكانية ودورها الاقتصاديّ في إنتاج الزّيوت والحبوب. لذلك كانت موضع اهتمام البايات خلال العهد الحسيني. وازدادت تلك الأهمّية مع بروز فكرة الاستقلاليّة عن الدّولة العثمانية عند أحمد باي، بحكم توجّه الدولة العسكريّ والسياسيّ الجديد بعد تكوين الجيش النّظاميّ. وبرز اهتمام الدّولة خاصّة في تعزيز قوّة الأبراج العسكريّة وحرصها على انتداب الجنود من المنطقة.

وتعود هذه الأولويّة العسكريّة المعطاة إلى وجود ثلاثة مواني بحريّة هامّة منفتحة على الخارج،وكذلك لقرب المنطقة من مضارب القبائل في الدّاخل والجنوب.فمن السّاحل تتزوّد المحلّة العسكريّة بالجنود سواء في ذلك المحلاّت العاديّة المتّجهة لجباية الضرائب خلال فصل الربيع جنوبا وفصل الصيف شمالا أو المتّجهة إلى قمع الانتفاضات التي لا تهدأ في منطقة الأعراش وأقصى الجنوب مثلما حدث في عهد المشير أحمد باي الذي قاد بنفسه الجيش للقضاء على انتفاضة الأعراش [1]. أو كما وقع في عهد خلفه محمد باي عندما جهّز محلّة خاصّة من السّاحل بقيادة محمد عامل السّاحل لإجلاء غومة المحمودي الذي أشكل على الدولة بالجنوب [2]. فأين تجمّعت تلك الأبراج ؟ وكيف كان يتمّ انتداب الجنود من السّاحل ؟

---

1 ابن أبي الضياف (أحمد) إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، طبعة 1989، ج 4، ص 45 .

2 نفس المصدر، ص 239-240 . وأنظر أيضا في خصوص غومة المحمودي مقالنا: "كفاح الشيخ غومة المحمودي بجنوب تونس"، بالمجلة التاريخية المغاربية عدد 67-68 .

- الأبراج العسكرية بالسّاحل :

تشتمل منطقة السّاحل على عدد كبير من الأبراج العسكريّة فهي تحتوي على 25 برجا عسكريا خاصّة بالجيش النّظاميّ سواء من المشاة أو المدفعيّة وذلك من ضمن 100 برج موزّعة على كامل البلاد التّونسيّة دون أبراج عسكر زواوة. وتتجمّع في ثلاثة مراكز هي : سوسة و المنستير والمهدية[3].

*أبراج سوسة وعددها ثلاثة عشر: 1 برج القصبة .2 برج سيدي المحجوب . 3 برج دنقزلي. 4 برج طبجي. 5 برج الهرقلي. 6 برج المؤذن . 7 برج القهوة . 8 برج باب البحر . 9 برج الشرش . 10 برج الحديد. 11 برج باب الغربي. 12 برج القصبة البرانية. 13 برج القصبة الدخلانية. وتوجد بسوسة الثكنة الوحيدة بالساحل ويتمركز بها الالاي الثّاني.

*أبراج المنستير وعددها عشرة: 1 برج القصبة. 2 برج سيدي عمار. 3 برج باب تونس. 4 برج سيدي المازري. 5 برج باب الغربي. 6 برج سيدي منصور. 7 برج القلب. 8 برج سيدي مسعود. 9 برج الوعيد. 10 برج برقيش.

*أبراج المهدية وعددها إثنان: 1 البرج الكبير. 2 البرج الصغير.

ومن الملاحظ أنّ أهمّ الأبراج توجد بسوسة والمنستير لأنّ كلاّ منهما مركز عمل بينما تتبع المهديّة عمل المنستير. وتتجمّع بالمنستير تجهيزات كلّ أبراج السّاحل وصفاقس والقيروان وجربة و الأعراض[4]. كذلك يوجد ببعض مدن السّاحل عدد من الجنود غير النظاميّين ينتمون إلى ما يدعى بعسكر الحنفيّة وعسكر زواوة موزّعين على المدن التّالية :

عسكر الحنفية[5] : المهدية بها 406 . جمال بها 58 . سوسة بها 45 . المنستير بها 173.

عسكر زواوة [6]: سوسة بها 49 . حمام سوسة بها 12 . الوردانين بها 26 . قصر هلال بها 80 . المنستير بها 57 . المكنين بها 22 . جمال بها 42 .

---

3 بنلغيث (الشيباني): الجيش التونسي في عهد المشير محمد الصادق باي، أطروحة (مرقونة).

4 أ. و. ت. صندوق :179، ملف :984، وثيقة : 23 وهو تقرير اتهام باش مفتي بلد المنستير الشيخ محمد بن الحاج علي الجدي بعد انتصار محلة أحمد زروق على الساحل.

5 نفس المصدر، دفتر رقم: 3338 ، بتاريخ 1296هـ / 1879م.

6 المصدر نفسه، دفتر رقم : 3432، بتاريخ 1279هـ / 1880م.

- انتداب الجنود :

كان انتداب الجنود للجيش النظاميّ في عهد أحمد باي يتمّ دون قانون، إضافة إلى أنّ مدّة العمل العسكريّ غير محدّدة، و الطريقة المتّبعة في ذلك هي إرسال الضبّاط إلى المناطق الحضرية خاصّة مدن السّاحل وقراه، ينتخبون ما يرونه صالحا للجندية حتّى الاكتفاء. ففي سنة 1844 كلّف الأمير الاي محمّد أمير عسكر السّاحل بانتداب الجنود من السّاحل وقدّر أن يجمع من عملي سوسة والمنستير ما قدره 1200 جندي دون قاعدة مضبوطة أو قانون واضح[7]. وكان السّاحل هو الذي يتحمّل القسط الأوفر من عدد الجنود في كلّ عمليّة. وهذه الطّريقة كانت سببا في تهرّب الشّباب من الجنديّة، بل بقيت مصدر قلق وخوف وتعسّف تنتج عنها الملل والعزوف عن العمل العسكريّ.

ورغم وضع قانون الانتداب للجندية ونظام القرعة والعوض وتوضيح مدة العمل العسكري ابتداء من 1860 ،فإنّ الوضع لم يتغيّر كثيرا في منطقة السّاحل فقد بقيت مصدرا للجنديّة نظرا لتركّز التّجمعات السّكانية . والانتداب طبق القانون كان يأخذ في الاعتبار نسبة عدد السّكّان وعدد الجنود المسرّحين ليحلّ محلّهم الجنود الجدد. وأعفى القانون مناطق القبائل من الجندية لذلك كان نصيب السّاحل حتّى في القرعة كبيرا بالرغم من وجود قانون العوض المالي. ففي السّنة السّابقة لثورة 1864 كان عدد الجنود الذين تمّ انتدابهم عن طريق القرعة من عمل سوسة وبعد عملية العوض المالي 3603، وعدد الذين تمّ انتدابهم من عمل المنستير 2234 وهو عدد هامّ مقارنة بالعدد الجملي المنتدب لتلك السّنة من الوطنين المذكورين ومن عمل صفاقس والقيروان وجربة الذي هو 10366 [8] . فيكون نصيب السّاحل أكثر من النصف. ولم يترك الانتداب أيّ مكان من السّاحل بل شمل كلّ المداشر والقرى والتجمّعات السّكانية والمدن. وهذه أسماء كلّ الأماكن وعدد الجنود الذين انتدبوا منها عن طريق قانون القرعة العسكريّة لسنة 1863:[9]

---

7 المصدر نفسه، صندوق : 164، ملف : 811 ، وثيقة : 29 ، وهي رسالة من الأمير الاي محمد إلى أحمد باي بتاريخ 1261 /1844.

8 أ.و.ت.، صندوق : 145، ملف : 570 ، وثيقة : 62.

9 نفس المصدر، دفتر عدد: 3304.

المنستير 258 . المكنين 237 . قصور الساف 139 . المهدية 162 . الجم 62 .البقالطة 106 . طبلبة 115 . قصر هلال 112 . صيّادة 43 .لمطة 22 .بوحجر 15 . قصيبة المديوني 49 . بنان 43 . بوضر 10 . طوزة 24 . بني حسان 21 . زرمدين 41 . بومرداس 9 . سيدي علوان 7 . رجيش 17 . خنيس 28 . بنبلة 40 . المنارة 6 .القاموس 16 .المصدور 3 .منزل حرب 2 . منزل خير 3 . مسجد عيسى 5 .معتمر 8 .سوسة 193 .مساكن 332 .جمّال 111 . زاوية قنطش 16 . منزل كامل 30 . الكنائس 8 .البرجين 22 .بني ربيع 7 . بني كلثوم 7 . الوردانين 62 .بئر الطيب 4 .الشريات 11 . سيدي عامر 17 .الساحلين 47 .زاوية سوسة 34 .قصيبة سوسة 28 . المسعدين 28 . الصردين 14 . القلعة الصغرى 117. حمام سوسة 135 .أكودة 132 . القلعة الكبرى 288 . سيدي بوعلي 24 .هرقلة 29.

II- مشاركة جنود السّاحل في ثورة 1864

تنعت الثّورة التي قامت سنة 1864 بثورة ابن غذاهم أو ثورة القبائل بحكم انطلاق الشّرارة الأولى من المناطق القبليّة، وفي الحقيقة قد أعطي لها هذا الإسم للتّقليل من شأنها وحصرها في نطاق أضيق من مجالها الحقيقيّ فالثّورة كانت عامّة وشملت جلّ مناطق البلاد حتّى لم تبق سوى العاصمة ،والمناطق القريبة منها.

وكانت منطقة السّاحل مركز ثقل من مراكزها وهي لا تختلف عن غيرها في مطالب الثّورة لكن لديها مطلب آخر زيادة على مطالب الجميع وهو إبطال القرعة العسكريّة التي كانت ذات تأثير مباشر على سكّان السّاحل لأنّ القبائل معفاة من قانون القرعة[10] أمّا المطالب الأخرى فكانت متّحدة عند الجميع وأهمّها الكره الشّديد للباي وأعوانه من السّالك ومعارضة مضاعفة المجبى التي حركت ما كان كامنا في النّفوس من المعاناة والظّلم من الولاة وجباة الضّرائب، ثمّ المناداة بتغيير العمّال وتعيين عمّال منهم[11] .

---

10 بلفقيه: الجيش التونسي في عهد المشير محمد الصادق باي ، مصدرسابق.

11 أ.و.ت، صندوق : 179، ملف : 984 ، وثيقة : 23.

وكانت كلّ مدن السّاحل قد سرت فيها الثورة كثيرا أو قليلا وتجسّم ذلك بوضوح في مشاركة الجنود. وأخذت الثّورة طابعا عسكريا ممّا جعلها تتّسم بطابع الجدّية والانضباط أكثر ممّا كان عليه الحال لدى القبائل. وهو ما شكّل خطرا حقيقيًا أمام الدّولة لأنّ الجند هم قادتها في السّاحل وسلاحها. فالأمر هنا يختلف كثيرا عن هيجان القبائل. ففيم تجلّى هذا الدّور وأين يكمن خطره؟

– ثورة السّاحل:

أهمل الباحثون دور مدن السّاحل وقراه وذلك بسبب طغيان الطّابع القبليّ العام للثّورة. وما تناولوه ركّزوا فيه على ما فعلته محلّة زرّوق وما أصاب السّاحل من الدّمار. إلاّ أنّ السّاحل نظرا لما كان يتمركز به من الجند النّظاميّ سواء المسرّحين أو العاملين تحت السّلاح قد شكّل مركزا هامًا من مراكز الثّورة. فكان الجنود المسرّحون منذ حرب القرم سنة 1856،والعاطلون عن العمل، والجنود الهاربون من المعسكرات والأبراج نتيجة سوء أوضاعهم المادّية في عهد الصّادق باي هم جيش الثّورة. فعلاوة على انتمائهم للفئات المحرومة،لم يتقاضوا مرتّباتهم منذ أحد عشر شهرا. وكانوا يتسلّلون من الثكنات فرادى وجماعات،حتّى أنّ الفرقة الثّانية المقيمة بسوسة وكانت تعدّ حوالي 1800 جنديّ وضابط لم يبق منها إلاّ أقلّ من 500 جلّهم من الضّبّاط[12]. وانضمّ الهاربون إلى المسرّحين وسكّان القرى التي جاهرت بالثّورة لجيش الثّورة الذي تكوّنت قيادته من أهل مساكن بالخصوص. وامتنع الجنود الهاربون من العودة إلى ثكناتهم رغم الحاج أمير الأمرا، رشيد وزيرالبحر وقتها الذي لم يستطع استعمال القوّة معهم وقال : إنّه لم يجد من يجبرهم على العودة لأنّ الهروب كان جماعيا[13].

وينتمي الجنود المشاركون إلى أغلب قرى السّاحل ومدنه. ورغم أنّ تقارير اتّهام الجنود والضباط وتحت محاكمتهم بعد انتصار محلّة الحكومة تخصّ خمسة عشر بلدا فقط ينتمي إليها الجنود، لا تخصّ إلاّ من حوكم أمام المجلس الحربيّ.وممّا يؤكّد المشاركة الجماعيّة لجنود السّاحل ذلك العدد الكبير من الجنود الأسرى الذين أرسلوا إلى العاصمة لينظر الباي في أمرهم فقد بلغ أكثر من عدد الجنود العاملين تحت السّلاح في كامل البلاد أثناء الأزمة[14]. ففيم برزت أعمال الجنود ؟

---

12 د. سلامة : ثورة ابن غذاهم، الدار التونسيّة للنشر، تونس، 1967، ص 139.

13 نفس المصدر.

14 الشاطر (خليفة): محلّة زروق (بالفرنسية) ، تونس، 1978، ص 137.

بالرغم من الطّابع الفوضويّ الذي طبعت به الثّورة عموما لعدم وجود قيادة موحّدة بين القبائل والسّاحل، فإنّ القيادة المنظّمة لثورة السّاحل العسكريّة قامت بأعمال اتّسمت بالكثير من التّنظيم والعمل الذي يدلّ على الرّغبة والتّصميم على المضيّ قدما في الثّورة. وتألّفت قيادة الثّورة من عدد من الضّبّاط أغلبهم من مساكن قامت بأعمال تنظيميّة عديدة كان بإمكانها تحقيق نتائج إيجابيّة على المستوى العام لو تمّ التّنسيق مع القبائل بشكل واضح قبل وصول محلّة الباي للسّاحل ، وقد ظهرت هذه الأعمال في عدّة مجالات :

– في المجال العسكريّ : تركّز عمل القيادة على توفير السّلاح، وذلك بالاستيلاء على بعض مدافع الأبراج، ثمّ شراء البارود والمدافع من الخارج عن طريق التّهريب من مالطة وغيرها، وتكوّنت فرقة مسلّحة من مختلف قرى الجهة أغلقت الطّرق وقطعت خيوط التلغراف وتعرّضت لمبعوثي الدولة واستولت على خيلهم وسلاحهم.

– في المجال السياسيّ : أرسلت عدّة رسائل لمن لم ينضم للثّورة للتّرغيب والتّرهيب، ووضعت حراسة مشدّدة على الضّبّاط بالسّاحل حتّى لا يسافروا إلى العاصمة، وطلبت القيادة العون من جند صفاقس وقبائل جلاص والمثاليث، وأبرمت عدّة اتّفاقيّات في هذا المضمار بين القبائل والقرى لتنسيق العمل بين الطّرفين والوقوف في وجه الحكومة.

– في المجال الماليّ : دفعت القيادة المنظّمة الرواتب لمن انضمّ من الجنود إلى صفّ الثورة أو قام بعمل فيها وفرضت الضرائب على السكّان لشراء السّلاح[15] .

نلاحظ من خلال هذه الأنشطة الطّابع التّنظيميّ والاستعداد فعلا لمجابهة الحكومة ممّا يوحي بالكثير من الثّقة لدى أهل السّاحل. إلاّ أنّ عدم تماسك القرى والمدن فيما بينها وعدم التّنسيق الكامل سهّل على الوزير الأكبر اختراق صفوف الثورة من الدّاخل.

وتتجلّى لنا أهداف ثورة السّاحل من خلال تقارير الاتهام التي كتبت أثناء استنطاق المتّهمين بعد انتصار محلّة الباي بقيادة أحمد زروق ممثّلة في الأقوال التالية : قال أحد الضّبّاط للجنود: *"أطلبوا الزّيادة في مرتّباتكم لأنّكم أولى بها من الوزير وأمثاله ولعلمكم إنّهم متنفّعون بمجابي الدولة وبها بنوا البلاصات*

15 أ.و.ت.، صندوق 179، ملف : 984، وثيقة : 24 ، وهي تقرير الاتهام لبعض الضّبّاط.

ويتّجرون بها في برور النصارى وإنّنا طالبون من الدّولة الحساب على المجابي فيما صرفت "[16]. وقال آخر : "نحن طلّقنا الباشا ثلاثا فلا يحلّ لنا رجوعه. إنّ هذا الباشا لا يصلح لنا ولا نطيعه فاجتهدوا معي يا أهل البلد "[17]. وقال آخر لمبعوثي الدولة : "أنتم يا أعداء الله تسرّلون الخطط وتأخذون الجوائز لتنفّذوا فينا أغراض الدولة ". وقال أحد الجنود لمن تخلّف من أهل بلده : " اقعدوا فيها يا مخالفي الدين ". وقال آخر وهو يصيح في شوارع بلده لأحد الضبّاط : " أوقات عليكم القبّانيّة والملوخيّة "[18] وهو ما يترجم عن الحرمان الذي يشعر به مقابل بذخ أصحاب السّلطة.

وهذه التّحقيقات توضّح لنا أنّ المستهدف الأوّل هو الباي والوزير الأكبر وأعوانهما من المماليك فهم المنتفعون بالمجابي التي تؤخذ قسرا من المواطنين. ويدعّم أقوال الجنود والمواطنين الغاضبين هذه موقف أحد رجال الشّرع في المنستير وهو الشيخ محمد بن الحاج علي الجدّي باش مفتي المنستير الذي كان أحد المحرّضين على الثّورة وممّا ورد عنه في التّحقيق الذي أجري معه أنّه قال في حقّ الوزير الأوّل: " ما بال هذا الإسم لم ينقطع ذكره " وعندما لاحت بوادر الصّلح بين الثّائرين ومبعوثي الباي أوصى الشيخ المتفاوضين أن لا يتنازلوا عن رفض الوظائف للمماليك بل يجب أن تكون سائر الوظائف الشرعيّة والسياسيّة لأهل البلد ولا ينعقد الصّلح مع الدّولة إلاّ بعزل الوزير الأوّل والتزام الدولة بأداء ما على الرّعية من الدّين للتجّار الأجانب[19].

ردود فعل الدولة ونهاية الثورة

شعرت الدولة بعد انضمام قرى السّاحل للثّورة التي بدأت في منطقة القبائل و هروب الجنود من الثكنات بخطورة الموقف فعلا. فالسّاحل بوزنه الاقتصاديّ والعسكريّ أصبح في مواجهتها، وهو ما يعني بوضوح أنّ مصداقيّة الدّولة أصبحت في الميزان وسلطتها في مهبّ الريح. والأخطر من ذلك أنّ الدّولة لا تملك الجند الكافي، فجند السّاحل هم العمود الفقريّ للجيش النّظاميّ في تونس، وهم دعامته عند القيام بأيّ عمل عسكريّ سريع، وقد خرج عن طوعها وصار في يد غيرها. وهي لا تملك المال اللازم لتجهيز أيّ محلّة. وإذا استطاعت أن تقلّل من أهمّيّة حركة القبائل، وتؤثّر على صفوفها بالطّرق

---

16 نفس المصدر، وثيقة : 23، تقرير الاتهام لباش مفتي المنستير.

17 أ.و.ت.، صندوق : 179، ملف : 984، وثيقة :22.

18 نفس المصدر والوثيقة.

19 أ.و.ت.، نفس المصدر، وثيقة: 23.

المختلفة، فلا تستطيع أن تفعل ذلك بالنّسبة للسّاحل، فرجال الثّورة فيه هم من الجنود والضبّاط ورجال الشرع وحتّى من أصحاب السّلط السّياسيّة، لذلك اتّبعت وسائل مختلفة ومتعدّدة للحيلولة دون تطوّر الموقف.

وكانت الوسائل في البداية سياسيّة، إذ أرسلت عددا من المبعوثين السّياسيّين والعسكريّين وحتى شيوخ الزّوايا الذين تصوّرت أن يكون لهم تأثير على أهل السّاحل لامتصاص الغضب وربح الوقت. فأرسلت الفريق رشيد باعتباره أمير عسكر السّاحل سابقا ومكلّفا بالتّجنيد وهو وزير البحر وقتها، لكن الرّجل لم يستطع أن يفعل شيئا لأنّه لا يملك قوّة في يده لإقناع التّكات من الجنود فلم يجد من يقوم بإرجاعهم[20]. ثمّ أرسلت بعد ذلك محمد عامل السّاحل سابقا ووزير الحرب والذي كانت له شعبيّة في المنطقة ولم ينجح هو الآخر أمام تصميم الجنود على عدم الرجوع للعمل العسكريّ في جيش الباي. وأرسلت الجنرال حسين رئيس البلدية إلى مساكن، والجنرال سليم أمير المدفعية إلى المنستير، واصطدم كلّ منهما برفض الطّاعة للحكومة، وأرسلت الأمير عثمان لمحاولة استرجاع هيبة الدّولة لكنّ مساكن طالبت بطرده. وكان آخر مبعوثي هذه السّلسلة من الوسطاء حسن المقرون أصيل مساكن . وفي كلّ الحالات كانت النّتيجة واحدة هي رفض مبعوثي الدّولة في كلّ مكان من السّاحل[21].

إلا أنّ الدّولة كانت في نفس الوقت تحاول تجهيز محلّة عسكريّة كحلّ أخير لفرض سيطرتها بالقوّة على السّاحل. وكان سبب تأخّرها هو فقدان الجنود من الجيش النظاميّ ممّا جعلها تلجأ إلى تجميع بقايا جند الحنفيّة الذين أهمل شأنهم بعد تكوين الجيش النظاميّ، وهؤلاء، لا يمكن الاعتماد عليهم لكبر سنّهم ونسيانهم حتّى مسك السّلاح، كما لجأت إلى عسكر زواوة وهم فرقة من أصل جزائريّ عملوا في خدمة بايات تونس في فترات مختلفة ، وأهمل شأنهم منذ عهد أحمد باي لاعتماده على الجيش النظاميّ. وقد فرض جنود زواوة شروطا قاسية على الدولة لكي يقبلوا العمل في المحلّة واضطرّت الدّولة الى تلبية كلّ طلباتهم الماليّة المشطّة[22]. وبهذه الطّرق استطاعت تجميع ما يزيد قليلا عن خمسة آلاف جندي بالإضافة إلى فرسان القبائل المؤيّدين لها.

---

20 ابن أبي الضياف: نفس المصدر، ص 202-230.

21 سلامة: نفس المصدر، ص 139.

22 بيلغيث: نفس المرجع.

ووصلت المحلّة إلى السّاحل بقيادة أحمد زرّوق بعد ستّة أشهر من قيام الثورة. ورغم استعداد محلّة الثوّار لملاقاة محلّة الحكومة فقد كان اللقاء سريعا وخاطفا إذ لم يصمد الثوّار أمام محلّة أحمد زرّوق وكانت النتيجة أكثر ممّا توقّع أحمد زرّوق نفسه، إذ انحلّ رجال الثورة بسرعة مذهلة وتمكّن أحمد زرّوق من دخول السّاحل دخول الفاتح المنتصر[23]. فهل يعود ذلك لقوّة محلّته عسكريّا ؟ أم لحيله ودعايته ؟ أم لضعف ترابط الثوّار وسوء تنظيم صفوفهم ؟

من المعلوم أنّ محلّة الحكومة لم تكن تملك قوّة خارقة، بل هي أشدّ تنافرا وضعفا لأنّ أغلب جنودها غير نظاميّين فهي مؤلّفة في أغلبها من قدماء الأتراك الحنفيّة وعساكر زواوة وفرسان القبائل إلاّ أنّ قوّة الدّعاية ووسائل الوزير الأكبر في تصفية أعدائه لعبت دورا بارزا في المواجهة ثمّ إنّ قيادة ثورة السّاحل تفتقر بصورة عامّة إلى الرؤية العميقة والواضحة في المواجهة أو تصوّر نظام الحكم في المستقبل. ذلك أنّ تطلّعاتهم إلى التغيير لا تحمل تخطيطا للعمل أو طريقة للاضطلاع بالمسؤولية السّياسية والعسكريّة مستقبلا. وما قاموا به كان حركة سريعة فرضتها الظروف، وممّا لا شكّ فيه أنّ سلاحهم كان دون سلاح جيش محلّة الحكومة. من هنا سهل على أحمد زرّوق اختراق صفوفهم رغم ضعف محلّته، خاصّة بعد انفراد القبائل بصلح مع الحكومة على يد شيوخ الزّوايا ممّا جعل أهل السّاحل يبقون وحدهم في ساحة المواجهة[24]. لذلك لقي الثوّار هزيمة كبرى كانت لها نتائج وخيمة على المستوى العسكريّ والاقتصاديّ جعلت أحمد زرّوق يدخل السّاحل مظفّرا يطوي بلدانه شبرا شبرا صابّا جام غضبه على كل مدينة وقرية، يقتل ويسجن وينهب الأموال والثروات نهبا.

– في المجال العسكريّ : كانت النتائج قاسية فقد وقع إعدام رؤوس الثّورة على عين المكان وهم: الدّهماني البرجي، أحمد الماشطة، والضّابط محمّد غزال، والضّابط محمّد بن خضصة. وكذلك بعض شيوخ الشّرطة من الزّاوية والحمّام. وسيق إلى السّجن أكثر من 5000 جنديّ منهم 70 ضابطا[25] وزّعوا على ثكنات عديدة لكثرتهم. وقد امتدّ تأثير النتائج وشمل فئة من الضّبّاط الكبار الذين كانوا يتقلّدون مناصب سياسيّة هامّة في الدّولة بحجّة تقصيرهم في كبح ثورة الجنود بالسّاحل بالسّرعة الكافية، ممّا جعل الدّولة تشكّ في مدى إخلاصهم لها. فشمل العقاب الفريق رشيد وزير البحر الذي أجبر على الإقامة في بيته حتّى وجد سببا للقصاص منه فقتل لمجرّد تهمة المشاركة مع العادل باي في الثورة على أخيه

---

23 سلامة: نفس المصدر، ص 213.

24 الشاطر: نفس المصدر، ص 137.

25 المصدر نفسه، ص 198.

سنة 1867، وقيل إنّه وعده بالمساعدة العسكريّة من جنود السّاحل الذين كانوا تحت إمرته في فترة سابقة. وقتل معه لنفس التهمة إسماعيل السّنّي الذي عاد من محلّة باجة مريضا. وعوقب أمير اللواء حسن المقرون رئيس الضبطيّة لفشله في إعادة أهل بلده مساكن لطاعة الباي. وامتدّ الغضب إلى وزير الحرب محمّد بشكل أقلّ حيث نقل إلى وزارة البحر القليلة الأهميّة[26].

– في المجال الاقتصادي: لم تكن النّتائج الاقتصاديّة أهون من نتائج المجال العسكري، فقد كان لاجتياح محلّة زرّوق لقرى السّاحل ومدنه تأثير مدمّر على الحياة الاقتصاديّة إذ أخضع كلّ شيء بحكم السّلطة المخوّلة له للضّرائب الاستثنائيّة والعاديّة بعناوين مختلفة، تحت أسماء متشابهة مثل الخطيّة على المدن والقرى، والخطيّة على كبار الملاكين، ومصاريف المحلّة مدّة الإقامة الطّويلة بالسّاحل وبلغت تلك الضرائب جميعها :23 470 685 ريال ،ويكفي هذا المقدار الباهض دليلا على ما نقول دون الدخول في التفاصيل، وهو ما أكّده ابن أبي الضّياف في قوله :"وإذا تأمّل المنصف، المقيّد بقانون الشرع وميزان العقل في جميع ما وقع بمدن السّاحل وبلدانه وغيره من أوطان هذه الإيالة وعربانها بعد قرار على بن غذاهم وانهزام أهل مساكن ومن معهم يراه منافيا للشرع والعقل والسياسة الملكيّة"[27]. وقوله : " ولا يظنّ أنّ هذا المال المأخوذ من أربابه على هذه الكيفيّات المنكرة الفظيعة يسدّ رمق الدولة أو ينفع البلاد، لما تقرّر من وجوه مصاريفه الطائرة في الهواء هباء منثورا من الرّبا وربا الرّبا ونحو ذلك"[28].

ورغم رغبة الفريق حسين خلال اجتماع مجلس الباي الخاص في العفو على أهل السّاحل لأنّ إفلاس تلك الجهة وأهلها حسب قوله يسيء إلى الدّولة وإلى الباي نفسه فقد أجاب الباي بغضب أنّ أهل السّاحل استحقّوا ذلك لأنّهم أرادوا القضاء عليه[29].

26 ابن أبي الضياف: نفس المصدر، ج5 ، ص212.
27 المصدر نفسه، ص 214.
28 نفس المصدر ، ص 219.
29 كريكن (ألفا): خير الدين والبلاد التونسية، تعريب البشير بن سلامة، تونس، 1988، ص 109.

III- مقاومة الاحتلال الفرنسي :

من المعروف أنّ القبائل التّونسيّة هي التي قامت أساسا بمواجهة الجيش الفرنسيّ منذ أن تسرّب إلى تونس إلاّ أنّ هذا لا يعني أنّ المدن والفئات الشعبية الأخرى لم تشارك في المقاومة كثيرا أو قليلا. وكان في طليعة المقاومين الجنود الذين هربوا من معسكرات الدولة والمحلاّت وانضموا لتلك القبائل للدّفاع عن البلاد.

وكان جنود السّاحل بحكم كثرة عددهم في الجيش قد لبّوا نداء الضمير. فعندما تأكّد أنّ الحكومة لا تنوي المقاومة ولا تقدر عليها ووقعت معاهدة الحماية فمن كان تحت السلاح هرب لصفوف المقاومة ومن كان مسرّحا لم يلتحق بالجيش رغم النّداءات المتكرّرة من الدّولة، وانضمّ إلى المقاومة أيضا. وتؤكّد مراسلات أمراء الألوية وخاصة أمير الالاي الثّاني المكوّن من جنود السّاحل أنّ جنوده فرّوا أمام نظر الأمير والضبّاط ورغم بذل الجهد في إقناعهم بالعدول عن العصيان بالتّهديد والتّوبيخ، وطلبهم منهم "*مراعاة سياسة الوقت*" فإنّ الذي امتثل للأمر أقلّ من الذي هرب، ولم يستطع أمير عسكر السّاحل والقيروان إلاّ إرسال 170 جندي إلى تونس[30].

وتشير رسالة ثانية من نفس الأمير بعد 5 أيام إلى وزير الحرب أنّ العسكر من الالاي الثّاني الموجّه مع الرّائد محمّد بوزقرّو للحاضرة هرب منه في الطّريق 81 جنديّا والباقي وصل للقشلة الحسينيّة. وعدلت السّلطة عن مسألة التّعيين للجنود الهاربين والمتخلّفين بحجّة أنّ هذا يؤدّي إلى التّشويش في الأوساط الشّعبيّة[31]. وهذا صحيح لكنّ السّبب المانع في الأساس هو عدم وجود من يمكن تعيينهم لجلب إخوانهم الهاربين لمقاومة العدوّ الواحد ولكثرة الهاربين أنفسهم.

وتمثّلت أعمال جنود السّاحل في تعطيل الاحتلال بما يستطيعون من ذلك قطع خطوط التلغراف وشنّ الغارات على القرى المستسلمة ثمّ الانضمام إلى صفوف المقاومة والمشاركة في المعارك ضدّ الفرنسيين مباشرة. وأشهر معركة شاركت فيها جنود السّاحل مع القبائل كما تثبت الوثائق كانت عند تقدّم المحلّة الفرنسيّة نحو الحمّامات إذ اعترضتها القبائل مع عسكر القلعة وأحاطوا بالمحلّة التّونسيّة والمحلّة الفرنسيّة فحاصروهم من كلّ الجهات ومنعوا عنهم كلّ اتّصال ولم يعد يدخل لهم أيّ شيء من

30 الأرشيف الوطني، صندوق: 166، ملف: 845، وثيقة: 95، بتاريخ 9 شعبان 1298، وهي رسالة من أمير عسكر السّاحل والقيروان محمد المرابط إلى وزير الحرب سليم.

31 نفس المصدر، وثيقة: 100.

المال والعلف وغيره ومن يتجرأ على الخروج من المحلّة التونسيّة يؤخذ أسيرا لدى المقاومين[32].

ورغم قلّة الوثائق الخاصّة بمثل هذه الأعمال فإنّ الجنود كان لهم دور فعّال في المقاومة وهو ما تؤكّده التقارير المرسلة من عامل السّاحل بعد انتهاء المقاومة وسيطرة فرنسا على المنطقة وفرضها للغرامات الحربيّة إذ تفيدنا في معرفة البلدان التي شارك أبناؤها الجنود في المقاومة التونسيّة.

وبعد فشل المقاومة لأسباب معروفة وانسحاب المقاومين نحو الجنوب ثمّ نحو ليبيا بدأت فرنسا تفرض الغرامات الحربيّة وتنزع السّلاح من كلّ البلدان التي عرفت بالمقاومة للجيش الفرنسي ومنها بلدان السّاحل بسبب مشاركة جنودها ففرضت على سوسة 8000 ريال منها 6000 لإصلاح التلغراف[33].

وحاولت تقارير عامل السّاحل تبرئة قرى السّاحل ما أمكن لتجنّب الغرامة الحربية لكنّها تثبت على بعض البلدان من عملي سوسة والمنستير الاشتراك الفعليّ في الأحداث وعلى بعضها الآخر مشاركة الجنود فقط. فالنّسبة لعمل سوسة أثبت تقرير العامل مشاركة جنود أربعة بلدان فقط في المقاومة هي جمّال والقلعة الكبرى والمنزل وزاوية قنطش أمّا الحمّام فإنّه يؤكد إرجاع جنوده بالقوّة بعد معركة بين أعوان الحكومة والجنود. أمّا عمل المنستير فقد كانت مشاركة جنوده أكثر من عمل سوسة فهناك تسعة عشر بلدا شاركت جنودها في المقاومة وقصّرت في جمع جنودها وبلدان فقط انضمّ جنودهما للقبائل هي سيدي علوان وقصور السّاف وأربعة عشر بلدا بقيت على الطّاعة للباي كما يقول التّقرير[34].

إلاّ أنّه بالرّغم من الإخفاق الذي مني به جنود السّاحل في المحاولتين فإنّ ذلك لا يقلّل من الدّور البارز الذي لعبوه ضدّ الباي وضدّ الاحتلال فقد شكّلت المشاركة في ثورة 1864 خطرا حقيقيّا على الدّولة وأبرزت مدى التّضحية التي تحمّلها الجند في سبيل قضيّة وطنيّة مشتركة هي الحدّ من الظّلم والرّغبة في التّغيير ممّا جعل الدّولة تضطرّ إلى الدّخول في مواجهة مع أهل السّاحل جنودا ومدنيّين.

---

32 نفس المصدر، صندوق : 178، ملف: 963، وثيقة :41-42، رسالة من محمد تاصيف ومحمد بن عمار إلى علي باي أمير المحلة التي أرسلها الى الوزير الأكبر مصطفى بن إسماعيل.

33 المصدر نفسه، صندوق : 215، ملف : 300، وثيقة: 71، وهي رسالة بتاريخ 4 ربيع الثاني 1299، من الالاي أميني محمد الربيعي خليفة سوسة الى ....

34 نفس المصدر، صندوق: 215، ملف: 300، وثيقة:73 ، في 5 ربيع الثاني 1299، رسالة من حسين العلولي إلى رئيس العساكر الفرنسيّة بالجهة القبليّة الجنرال Logerot.

وإذا كان قد سهل على الدّولة القضاء على تلك الثّورة في السّاحل لأسباب مختلفة فإنّ الباي فشل في إبقاء ولاء السّكان له بل تزايد الكره والسّخط عليه داخل البلاد. وأدّى إخفاق الثّورة إلى بداية فترة صعبة في حياة المجتمع التونسيّ عامّة والسّاحل خاصّة بعد ما تكبّد الخسائر البشريّة والاقتصاديّة الثّقيلة. ولم يكد ينهض السّكّان من تلك الكارثة حتّى أصيبوا بكارثة أشدّ تمثّلت في الاحتلال الفرنسيّ وكان على جنود السّاحل أن يتحمّلوا مرّة أخرى عبء القتال غير المتكافئ، إلى جانب من عارض استسلام الباي وحكومته وبرز مرّة أخرى ولاؤهم للوطن لا للباي الذي أمر الجنود بإلقاء السّلاح وقبول الاستسلام. لكنّ الجنود لم يلقوا سلاحهم بل رفعوه في وجهه ووجه جيش الاحتلال. وكان عليهم أن يتلقّوا هذه المرّة أيضا أفدح النتائج وأن يتجرّعوا مرارة الهزيمة والاحتلال لمدّة طويلة ممّا جعل مدن السّاحل وقراه تتحمّل شروط المحتلّ وغرامة الحرب لأنّ أبناءها تصدّوا له. والسلوة الوحيدة أنّ هذه النتائج كانت من ضمن ما يدفع ثمنا للحرّيّة. وهو ما يجعلنا لا ننسى دور هؤلاء الجنود وأهمّيته بصرف النظر عن كلّ النتائج.